معهد السلام لدراسات المرأة
AlSalam Institute for Women's Studies (SWS)

تأثير الاقتتال الفصائلي على النساء السوريات في مناطق سيطرة المعارضة

كندة حواصلي | اكتوبر 2022

حقوق النشر والطبع لمعهد السلام لدراسات المرأة © 2022

مؤسسة مستقلة غير ربحية تعنى بدراسات المرأة عموماً والمرأة السورية بشكل خاص في إطار دورها المجتمعي، من خلال بحث التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها، والفرص التي يمكن الاستفادة منها، مع تقديم مخرجات بحثية وتوصيات لسياسات في سبيل تطوير المجتمع، وإحلال العدالة الاجتماعية فيه.

تعود التحليات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا الاصدار وغيره لمؤلفها ولا تعكس بالضرورة آراء ووجهات النظر التي يعتمدها المعهد أو إدارته أو الجهات المانحة له أو الباحثين الآخرين فيه.

معهد السلام لدراسات المرأة

بارك مافيرا 2- باشاك شهير

اسطنبول – تركيا

www.alsalaminstitute.com

المحتويات

الملخص التنفيذي 3
المقدمة 5
كيف تطورت الأحداث من ملاحقة جريمة قضائية إلى اقتتال فصائلي 6
انعكاسات الاقتتال الداخلي الفصائلي على النساء 8
تعزيز أمن المدنيين والنساء، دروس مستفادة من الحدث 17

الملخص التنفيذي

رغم انخفاض وتيرة العمليات العسكرية في سوريا، إلا أن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية لا تزال غير مستقرة من الناحية الأمنية، فقد أظهرت الاقتتالات الفصائلية الأخيرة التي حدثت في تشرين أول 2022 هشاشة تطبيق القرار الأممي 1325 والذي ينص في أحد مواده على ضرورة أن تحترم أطراف الصراع المسلح القانون الدولي المنطبق على المدنيين وخاصة النساء والفتيات.

وقد اندلع هذا الاقتتال الفصائلي على خلفية اغتيال أحد الناشطين وزوجته، حيث أظهرت التحقيقات تورط بعض الفصائل العسكرية، وبعد محاولة اعتقال الخلية المتورطة تطورت الأحداث بشكل متسارع وعريض وامتدت إلى مختلف مناطق الشمال السوري الخاضع للإشراف التركي، لاسيما بعد دخول هيئة تحرير الشام في تحالف يضم إحدى الفصائل المتهمة في عملية الاغتيال.

وقد أشارت نتائج التقرير الذي تم فيه استطلاع شريحة من النساء المقيمات في مناطق الاشتباكات إلى تأثرهن بالاقتتالات بطريقة ما، وعلى الرغم من كون هذه الشريحة المستطلع رأيها تقيم في منازل إسمنتية طابقية أو مستقلة، إلا أن ارتدادات الاشتباكات كانت حاضرة ، فلم تكن المنازل تؤمن الحماية من مخلفات القذائف أو القصف، واندلعت هذه الاشتباكات في الأحياء التي يقطن بها مدنيون، ووصلت مخلفات هذا القصف إلى محيط المنازل وسقطت عليها، حيث لم يتوانى أطراف الصراع من استخدام الأسلحة المتوسطة والثقيلة بشكل واضح إلى جانب استخدامهم للأسلحة الخفيفة، وهو ما تسبب بسقوط ضحايا وإصابات بين المدنيين.

وقد كانت ارتدادات هذا الاقتتال واضحة على النساء فقد عززت لديهن الشعور بعدم الاستقرار، وأعادت إليهن الإحساس بالخوف وانعدام الأمان، وحرضت لدى غالبيتهن ذكريات مؤلمة سابقة، وهو أمر قد يؤثر في الصحة النفسية للنساء لا سيما مع تكرار حالات الاقتتال الفصائلي في العديد من المناطق بشكل دوري، كما تسببت الاشتباكات أيضاً من حرمان المدنيين عامة والنساء خاصة من التنقل وإمكانية الوصول للمرافق التعليمية أو العمل، كما تسببت بنقصان الوصول إلى الاحتياجات والمرافق الطبية والمياه والكهرباء في بعض الأحيان.

وقد اعتبرت الشريحة المستطلع أراءها أن أسباب الاقتتالات تعود إلى مطامع شخصية ورغبة في تصفية حسابات قديمة أو زيادة مناطق السيطرة، حيث ساد شعور لدى المدنيين بأن هذه الفصائل تتصرف في بعض الأحيان بتهور وطيش دون أن تحسب أي حساب للمدنيين.

واعتبرت المستجيبات أنه لا يمكن تعزيز حالة الأمن والاستقرار في المنطقة دون تحقيق العدالة والمساءلة ومحاسبة الجميع على التجاوزات، حيث اعتبرن أن إخراج المقرات العسكرية خارج المدن ومنعها من التدخل في الإدارة المدنية وإنهاء الحالة الفصائلية من أهم الأولويات التي يفترض أن تطبق في المنطقة.

وقد عكس التقرير خالة الهشاشة في الوضع الأمني، وتأثير النفوذ والمصالح وغياب التزام الجماعات المسلحة بالقانون الإنساني العرفي وهو ما يعرض المدنيين وخاصة الفئات الهشة منهم لمخاطر جمة، خاصة وأن نمط البناء المستخدم

والمنازل التي يقطنها النازحون واللاجئون لا تؤمن الحماية المطلوبة، عدا عن غياب الملاجئ الآمنة التي يمكن أن تحمي المدنيين خلال حالات الطوارئ، وغياب وجود خطة طوارئ، يمكن استخدامها في مثل هذه الحالات، تقوم بتأمين الخدمات الطبية والإسعافية والإغاثية أو تقدم الاستشارات للمدنيين.

هذا وقد قدم التقرير مجموعة من التوصيات التي تركز على ضرورة إشراك النساء في عملية تخطيط شاملة تهدف إلى تعزيز مبادئ الحوكمة ودعم الاستقرار وخل الإشكاليات الموجودة، وتصميم خطة طوارئ تشارك فيها كافة الجهات المدنية، بالإضافة إلى الضغط من أجل إخراج المقرات العسكرية من المدن والعمل على ضمان جهود المحاسبة والمساءلة.

ومن الضروري العمل على رسم خريطة النساء الفاعلات والمؤثرات وتحديد الخبرات والمهارات المتوفرة، وإجراء البحوث التي تستطلع رأي النساء ووجهة نظرهم في عملية الإدارة المدنية والتي ترصد احتياجاتهن وتسهم في إشراكهن في رسم البرامج والخطط، وتوصل مخرجات هذه الدراسات للجهات الفاعلة والمعنية بالمنطقة.

المقدمة

رغم انخفاض وتيرة العمليات العسكرية في سوريا، إلا أن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية لا تزال غير مستقرة من الناحية الأمنية، سواء تلك الواقعة في محافظة ادلب والخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام- هتش، أو المناطق الواقعة في ريف حلب والخاضعة لسيطرة فصائل الجيش الوطني والواقعة تحت الإشراف التركي والتي تعرف باسم مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام.

حيث تتعرض المنطقة إلى قصف دوري مصدره من خارج المنطقة، سواء كان من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية – قسد أو قصف روسي، يستهدف المدنيين بشكل رئيسي، كما أن المنطقة عرضة للكثير من الحوادث الأمنية غير الاعتيادية كالعربات المفخخة والاغتيالات والاقتتالات الفصائلية[1].

وقد كانت حادثة الاقتتال الفصائلي الأخيرة التي اندلعت على خلفية اغتيال أحد الناشطين والتي استمرت لقرابة أسبوع ، بين 2022/10/10- 2022/10/19 من أعنف الحوادث ، حيث توسعت رقعتها وتسارعت وتيرتها بشكل غير متوقع، وشكلت خطراً جدياً على المدنيين في المنطقة ، لا سيما النساء والأطفال.

ويهدف هذا التقرير إلى تأثير الاقتتال الفصائلي على النساء على وجه التحديد لا سيما أنه من الإشكاليات المتكررة في المنطقة والتي تزعزع استقرارها وتهدد أمن ساكنيها ، ورصد مدى تطبيق القرار الأممي 1325 المتخذ بالإجماع في 31 تشرين الأول 2000، حول المرأة والسلام و والأمن الذي ينص في أحد مواده على ضرورة أن تحترم أطراف الصراع المسلح القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات، وحمايتهن باعتبارهن مدنيات، واحترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين والنازحين، ومراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات[2].

وقد اعتمد التقرير على المنهج الوصفي التحليلي، والذي استند على ما نشر من مقالات وتقارير كبيانات ثانوية، وعلى نتائج استبيان الكتروني كبيانات أولية، حيث تم اختيار العينة وفق مبدأ كرة الثلج، حيث تم نشره بين نساء وناشطات يقمن في المناطق المستهدفة، ثم طُلب منهن تمريره إلى سيدات يقمن في نفس المنطقة، ثم تم تحليله إحصائياً واستبعاد النتائج الشاذة.

يستعرض التقرير في جزئه الأول الظروف والملابسات التي رافقت تطور المشكلة من ملاحقة متورطين في جريمة اغتيال للتوسع رقعتها وتتحول إلى اقتتال فصائلي، ثم سيستعرض التقرير في جزئه الثاني تأثير هذا الاقتتال على المدنيين وخاصة النساء، ثم سيختم التقرير ببعض النتائج والتوصيات.

---

[1] وثق مركز الحوار السوري في الفترة ما بين 1/1/2021- 30/4/2022، 397 حادث أمني خلال الفترة المرصودة في مناطق الإشراف التركي، وقد تسببت في مقتل 224 شخصاً وجرح ما لا يقل عن 416 آخرين. بينهم 55 حادثة قصف استهدفت المنطقة، 41 عملية اغتيال استهدفت في معظمها ناشطين مدنيين، 43 حالة اقتتال داخلي بين الفصائل، حيث اعتبر التقرير أن الأرقام الحقيقية قد تكون أكبر من المرصودة لصعوبة تتبع بعض الأخبار والتكتم على بعضها.
المصدر: الواقع الأمني في الشمال السوري، مركز الحوار السوري، تاريخ النشر 17/5/2022.

[2] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 الصادر عام 2000

كيف تطورت الأحداث من ملاحقة جريمة قضائية إلى اقتتال فصائلي

بدأت المشكلة بعد حادثة اغتيال استهدفت الناشط محمد غنوم وزوجته الحامل، وهو أحد الناشطين البارزين الذين يطالبون بالمزيد من الحريات، ويشاركون في تنظيم الوقفات الاحتجاجية والإضرابات، حيث قام مجهولون بإطلاق النار عليه وعلى زوجته بشكل مباشر مما أدى إلى مقتلهما بشكل فوري، وقد قوبلت عملية الاغتيال بحالة من السخط والغضب الشعبي، الذي ترجم بدعوة للإضراب العام ومظاهرات تطالب بإيقاف حالة الفلتان الأمني ومحاسبة المسؤولين الأمنيين بسبب تدهور الوضع الأمني وانتشار الجريمة وكثرة الاغتيالات والاعتداءات التي تطال مدنيين[3].

وقد تمكنت كاميرات المراقبة من اكتشاف المتورطين، ليتضح أن خلية الاغتيال المؤلفة من ثلاثة أشخاص تعمل مع المفرزة الأمنية التابعة لـ"فرقة الحمزة" في الجيش الوطني، ومقرّها مبنى الزراعة في مدينة الباب، وعلى إثر ذلك قامت قوات تتبع للجبهة الشامية والفيلق الثالث باعتقال المتورطين وبث اعترافات أحد الأفراد الذي أشار إلى تلقيه أوامر مباشرة من أحد القياديين بمراقبة الناشط ثم تصفيته رغم وجود زوجته معه[4].

نقلت هذه الاعترافات التوترات إلى مستويات أعلى خاصة مع محاولة فرقة الحمزة إنكار تورطها، ثم محاولة إطلاق سراح بعض المعتقلين بالقوة، هو ما دفع الجبهة الشامية للسيطرة على مقرات ومعسكرات فصيل "فرقة الحمزة"، كمقر الكلية الحربية التابع، وسجن "الزراعة" التابع لها، في خطوة اعتبرت محاولة لتفكيك هذا الفصيل الذي اشتهر بسوء سمعته وانتهاكاته، إلا أن هذا التصعيد تحول إلى مواجهة العسكرية عندما ردت فرقة الحمزة بقصف مدينة الباب بقذائف الهاون والرشاشات الثقيلة[5].

وعلى إثر هذا التصعيد تشكل محوران متصارعان، الأول تحت مسمى الفيلق الثالث والذي يضم الجبهة الشامية وجيش الإسلام، والذي يحاول ضبط الأمن من خلال إنهاء أحد الفصائل المتورطة في العديد من الانتهاكات، ومحور آخر ضم كلاً من فرقة الحمزة المتورطة في عملية الاغتيال وفصيل سليمان شاه المعروف باسم " العمشات" وكلاهما من الفصائل المقربة من تركيا، و هيئة تحرير الشام " هتش" – جبهة النصرة سابقاً- والتي دخلت على خط المواجهة واستقدمت حشوداً عسكرية كبيرة من مناطق نفوذها في ادلب، لتدخل منطقة غضن الزيتون دعماً لفرقتي الحمزة والسلطان شاه التي كانت على خلاف فكري معهما وكالت لها الاتهامات بالفساد والسرقة والإشراف على عمليات التهريب في وقت سابق، حيث ادعت هتش أن دخولها جاء لضبط المنطقة أمنياً ولتوحيد المؤسسات[6].

وقد لقيت محاولة الفيلق الثالث التحرك في هذا الملف الكثير من الدعم الشعبي، خاصة مع خروج التصريحات والبيانات الشعبية التي تشير إلى ضرورة إنهاء حالة الفلتان الأمني، كما أثار دخول هتش على خط المواجهة الكثير من السخط الشعبي، فخرجت العديد من المظاهرات لأيام متتالية ورفعت اللافتات التي ترفض دخول هتش إلى المنطقة أو بقائها فيها،

---

[3] اضراب عام في مدينة الباب بالتزامن مع تشييع "أبو غنوم"، تلفزيون سوريا، تاريخ النشر 8/10/2022.

[4] الفيلق الثالث يبث اعترافات خلية اغتيال محمد أبو غنوم، تلفزيون سوريا، تاريخ النشر 11/10/2022.

[5] توجه لتفكيك "الحمزات"... مقدمة لضبط الأمن بالشمال السوري؟، العربي الجديد، تاريخ النشر 12/10/2022.

[6] "معركة ثورة لا نفوذ".. ما مبررات طرفي الاقتتال شمالي سوريا، عنب بلدي، تاريخ النشر 12/10/2022.

وقام المدنيون بقطع الطرقات بالدواليب المشتعلة والسواتر الترابية ،وتكرر هذا المشهد الشعبي رغم استمرار الاشتباكات لعدة أيام، حيث كان للحراك الشعبي دور كبير في توجيه الأحداث والضغط لإخراج هتش من المنطقة[7].

استمرت الاشتباكات لعدة أيام وتوسعت رقعتها بين شد وجذب، ووقعت العديد من الخسائر بين المدنيين والعسكريين ، وتمكن تحالف الحمزات – هتش من السيطرة على عفرين وكفر جنة ، لكن هذا التحالف فشل في اقتحام مدينة اعزاز معقل الفيلق الثالث ، ولم تسفر الاشتباكات عن حسم الصراع لصالح طرف حتى تدخلت القوات التركية برتل عسكري وأشرفت على تنفيذ اتفاق لإطلاق النار يقضي بانسحاب الطرفين إلى مواقعهم الأساسية وتسليم الحواجز والمقرات التي استولوا عليها إلى هيئة ثائرون للتحرير[8]، بعد فشل الاتفاقيات السابقة التي كانت تشير إلى رغبة واضحة لهتش في استثمار الحدث وابتلاع المنطقة وإخضاعها إلى نفوذها العسكري والاقتصادي[9].

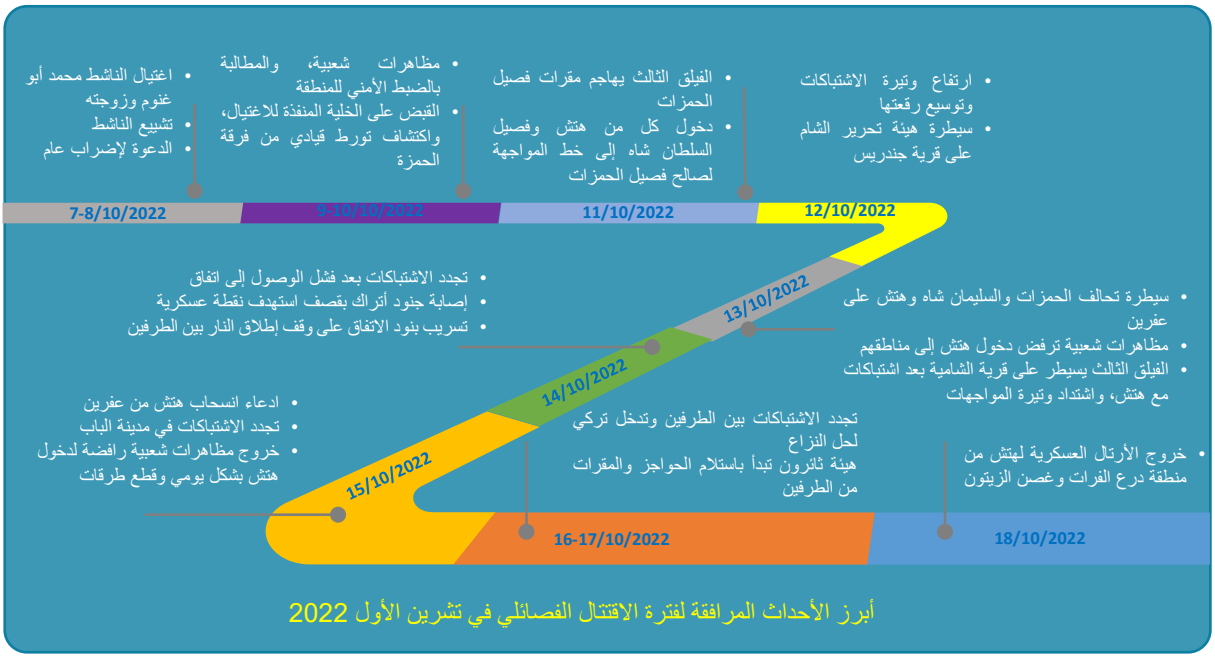

الشكل 1: مراحل تطور الاقتتال الداخلي بين الفصائل في تشرين الأول 2022

وقد تسببت الاشتباكات بمقتل 8 مدنيين بينهم امرأتين وطفل وإصابة 47 أخرين بينهم 7 نساء و11 طفل، حيث أن الاشتباكات استهدفت بشكل غير مباشر 12 مخيماً وتسببت بتضرر أكثر من 58 خيمة بين أضرار جزئية وكاملة، كما أدت إلى نزوح ما يقارب 7300 شخص من قاطني هذه المخيمات و من عائلات تقطن داخل المدن والبلدات[10]

[7] الحراك الشعبي في شمال سورية يُربك حسابات "تحرير الشام"، العربي الجديد، تاريخ النشر 18/10/2022.

[8] الجيش التركي يعطي مهلة لـ"تحرير الشام" للانسحاب من محيط إعزاز شمالي حلب، العربي الجديد، تاريخ النشر 17/10/2022.

[9] "القصة بالتفاصيل"..ماذا يعني اتفاق "الجولاني" و"أبو ياسين" في ريف حلب؟، السورية نت ، تاريخ النشر 15/10/2022.

[10] حصيلة الانتهاكات التي تم توثيقها من قبل منسقو استجابة سوريا، صفحة منسقو استجابة سوريا، تاريخ النشر 18/10/2022.

انعكاسات الاقتتال الداخلي الفصائلي على النساء

أثرت التوترات الأمنية والعسكرية بالدرجة الأولى على المدنيين الذين يقدر عددهم بما بقارب 1.5 مليون نسمة معظمهم من النازحين والمهجرين قسرياً، والذين اختبروا تجارب النزوح والتهجير عدة مرات، إلا أن هذه التأثيرات قد تكون أكبر على النساء والأطفال الذين تقدر نسبتهم ب 70 % من سكان المخيمات في المنطقة[11].

وفي محاولة لاستطلاع هذه الانعكاسات، تم تحليل نتائج الاستبانة الالكترونية تم توزيعها على 84 سيدة تقيم في مناطق الشمال السوري الخاضعة للإشراف التركي في الفترة التي اندلعت فيها المواجهات المسلحة، وحول صفات العينة المستطلعة آرائها، وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية أظهرت نتائج التحليل أن 21% من الشريحة المستطلع آراؤها كنّ من العازبات، 69% من المتزوجات، 10%من المطلقات (الشكل2)، فيما كان 51% من العينة المستطلع آراؤها من الشريحة العمرية دون ال30 عاماً ،فيما كان 31% بين 31-40 عاماً و18% أكبر من 40 سنة (الشكل 3).

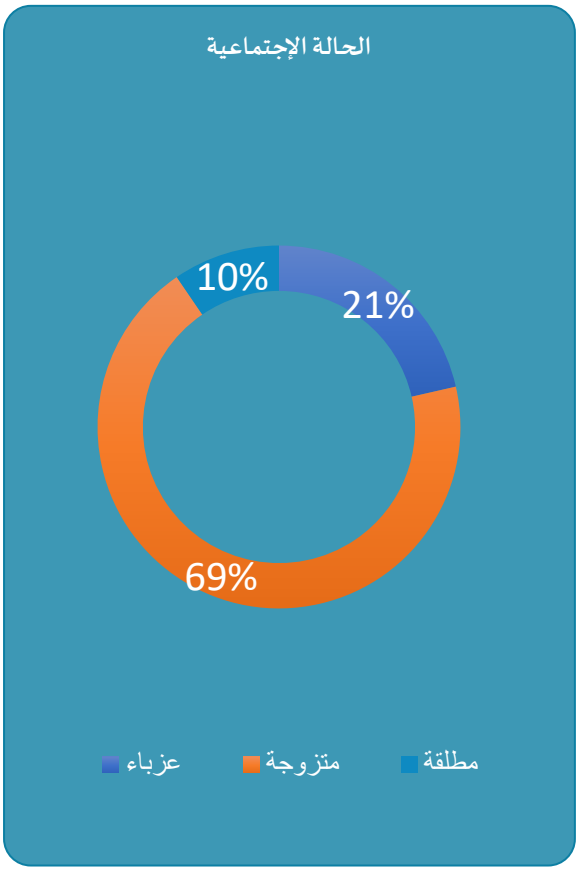

الشكل 2 :الحالة الاجتماعية للعينة

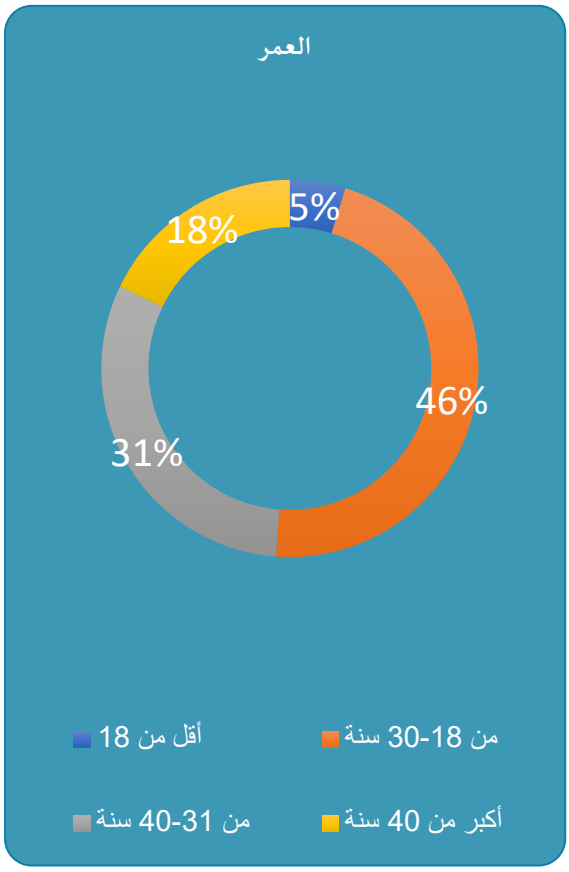

الشكل 3: الشريحة العمرية للعينة

[11] بلا أستار.. بلا حماية.. الجانب الخفيّ من حياة النساء في المخيمات، مركز الحوار السوري، تاريخ النشر 31/12/2021.

وأما ما يتعلق بالحالة التعليمية للشريحة المستطلعة آراؤها، فقد أظهرت النتائج أن 22% من هذه الشريحة كنّ من حملة الشهادة الإعدادية أو أدنى، 17% من حملة الشهادة الثانوية ، في حين كان 61% من هذه الشريحة من حملة الشهادة الجامعية بينهم 7% من الأكاديميات من حملة الشهادات الجامعية العليا (الشكل4).

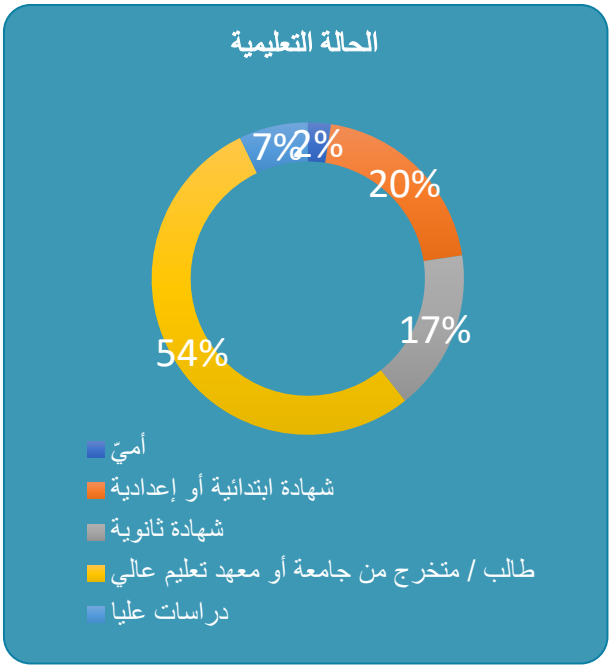

الشكل 4: الوضع التعليمي للعينة

وحول وضع العمل للشريحة المستطلعة آراؤها، أشار 32% من هذه الشريحة لكونهن غير عاملات، في حين أشار 11% منهن إلى عملهن بشكل متقطع، 15% إلى عملهن بشكل جزئي، في حين كان 42% يعملن بدوام كامل (الشكل 5) ، ومن جهة أخرى أشارت 26% من الشريحة المستطلعة آراؤها لكونهن المعيلات الوحيدات للعائلة، في حين تشارك 48% منهن في العمل لإعالة العائلة، بينما أشارت 26% لكونهن غير عاملات (الشكل 6).

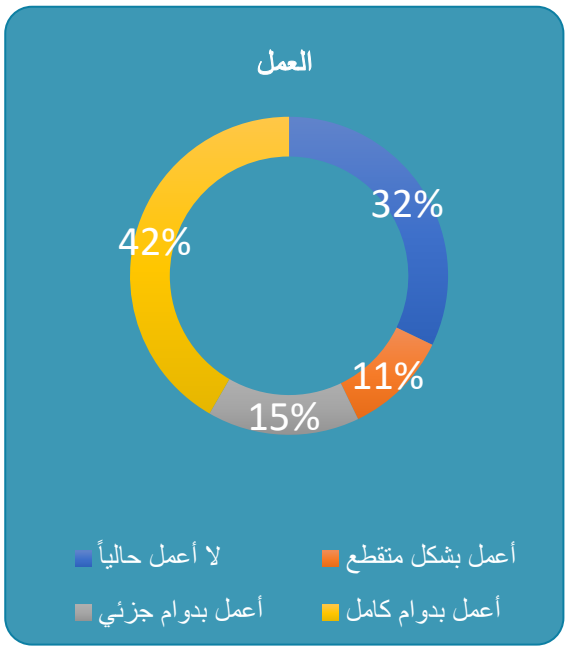

الشكل 5: واقع العمل للعينة

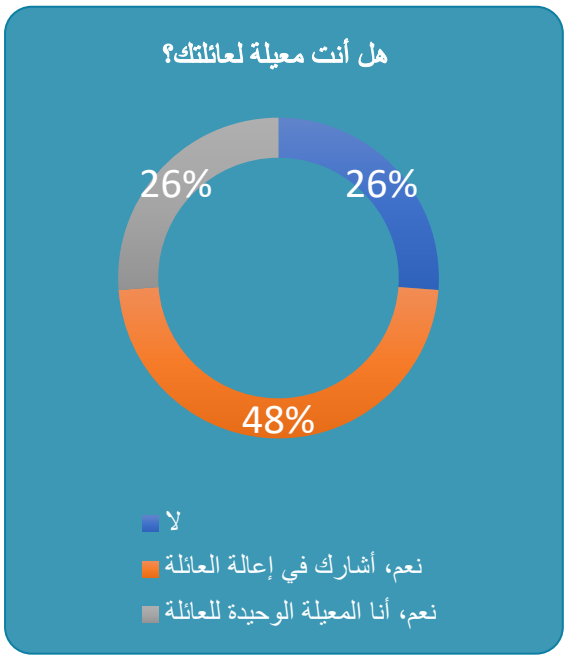

الشكل 6: المشاركة في إعالة الأسرة

وحول مكان الإقامة جاءت أغلب الإجابات من منطقة درع الفرات بنسبة 94% وخاصة منطقتي الباب وبزاعة واعزاز وهي المناطق التي شهدت التوترات الأعنف، فيما تركزت بقية الإجابات والبالغ نسبتها 6% في منطقة غضن الزيتون وخاصة عفرين (الشكل 7)، وتقيم 48% من العينة المستطلعة آراؤها في شقة في بناء إسمنتي مؤلف من عدة شقق، فيما تقيم 51% في منزل اسمنتي مستقل (الشكل8) وهو ما يشير إلى أن الشريحة المستهدفة كانت تسكن في المدن والبلدات وليس ضمن المخيمات أي أن وضعها يعتبر الأفضل من ناحية جودة المأوى الذي تقيم به.

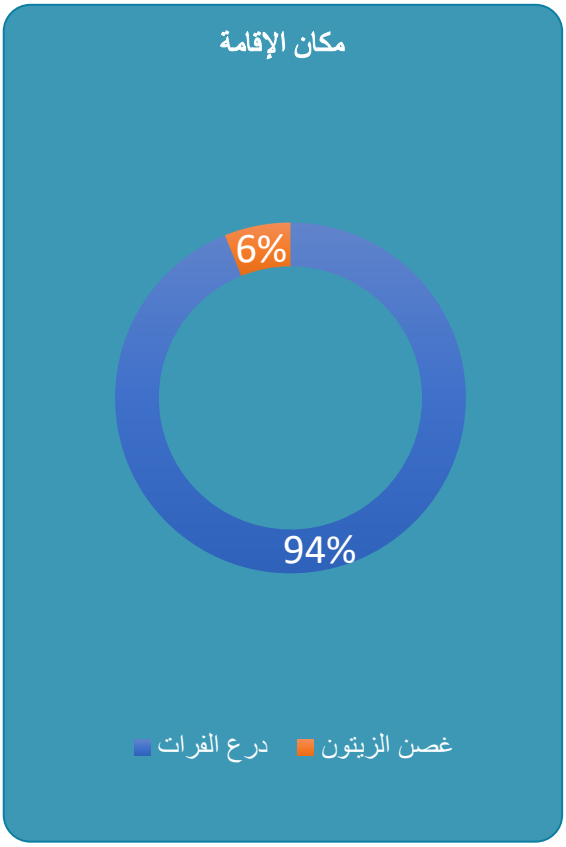

الشكل 7: مكان إقامة العينة

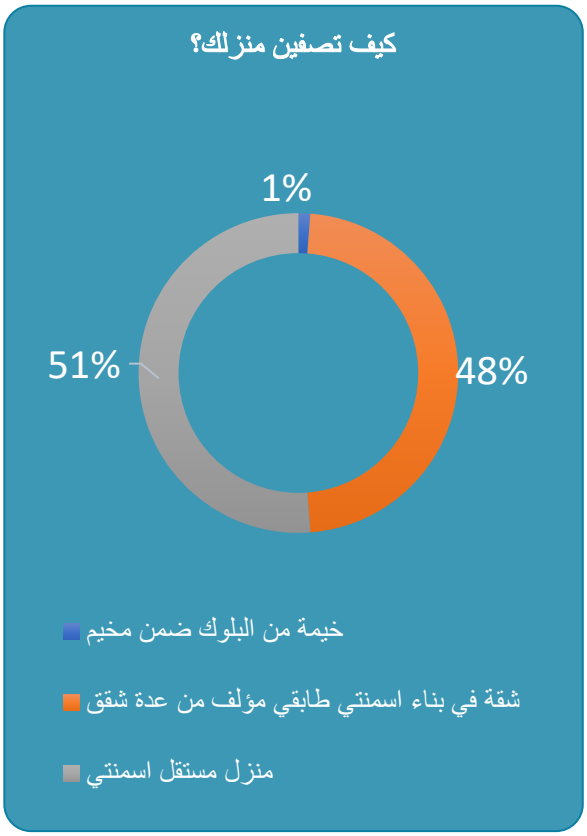

الشكل 8: شكل المسكن

وحول درجة تأمين المسكن الحماية خلال الاشتباكات، أشارت 26% من الإجابات بأن المسكن كان يؤمن الحماية بشكل جيد، في حين أشارت 42% من الإجابات إلى أن المسكن يؤمن الحماية بشكل متوسط، بينما اعتبرت 32% أن المسكن لم يكن يؤمن الحماية المطلوبة (الشكل 9) ويمكن تفسير ذلك بأن العديد من العائلات التي تقيم في المدن أو البلدات قد اضطرت للسكن أو استئجار منازل غير مكسية، أو قيد الإنشاء أو العيش في أماكن غير مخصصة للسكن تم تحويلها لمنازل سكنية كالمحلات أو الحظائر المخصصة للحيوانات، نتيجة ارتفاع الطلب على المساكن بعد عمليات التهجير القسري ، وبالتالي تفتقد الكثير من المنازل للنوافذ أو حتى الأبواب حيث تم استبدالها وتغطيتها بالنايلون أو بالأنسجة القماشية السميكة، وبالتالي لم تكن هذه النوافذ قادرة على عزل الأصوات أو الحماية من الشظايا أو الغبار.

وإلى جانب ذلك انتشرت منذ سنوات في المحافظات الريفية الأبنية غير المرخصة، والتي لم يتم إنشاؤها وفق المعايير الهندسية، حيث إن هذه المنازل كانت تقام من البلوك الاسمنتي فقط (المنازل المستقلة) دون وجود عناصر إسمنتية مسلحة الداعمة كالأعمدة والجدران المسلحة، وبالتالي افتقدت هذه المنازل المتانة والصلابة المطلوبة.

وبالعودة إلى نتيجة الاستبيان، أشارت 39% من الإجابات إلى قربهن من مناطق الاشتباكات، في حين أشارت 38% من الإجابات إلى كونهن على مسافة متوسطة من الاشتباكات، في حين أشار 23% منهن إلى كونهن كن بعيدات عن مناطق الاشتباكات (الشكل 10)

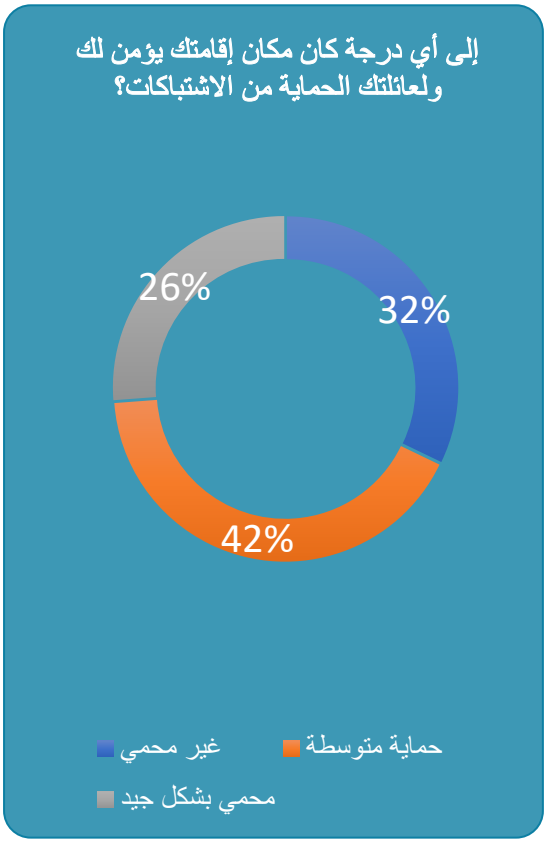

الشكل 9: درجة الحماية التي يؤمنها المسكن

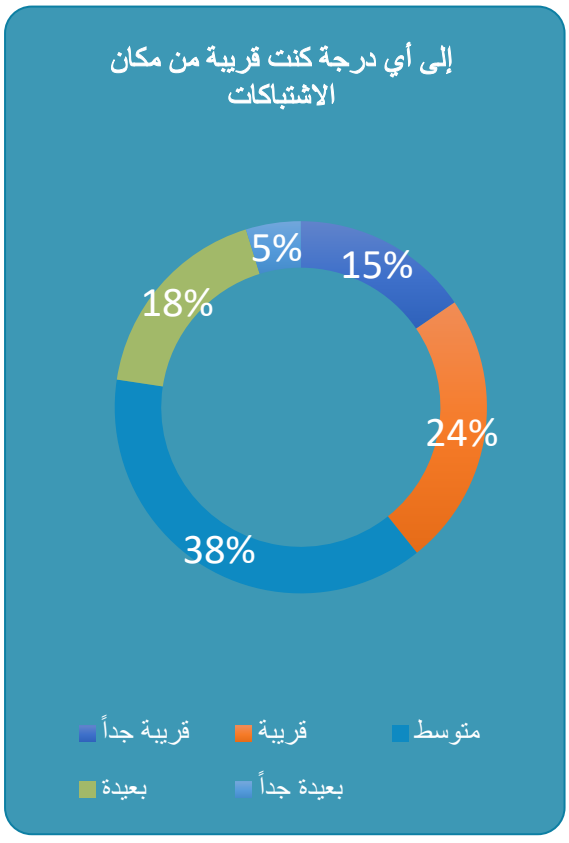

الشكل 10: درجة القرب من الاشتباكات

وحول درجة تأثرهن بمخلفات القذائف المستخدمة خلال الاشتباكات أشارت 30% من الإجابات إلى وصول مخلفات القذائف إلى محيط سكنهن، في حين أشارت 42% من الإجابات إلى أن مخلفات القذائف لم تصل إلى محيط سكنهن، بينما أجابت 28% من العينة بعدم معرفتها للوضع خارج منزلها (الشكل 11).

وفي نفس السياق أشارت أشارت45% من الإجابات إلى وصول مخلفات القذائف إلى محيط سكن معارفهن، في حين أشارت 433%من الإجابات إلى أن مخلفات القذائف لم تصل إلى محيط سكن معارفهن، بينما أجابت 22% من العينة بعدم معرفتها للوضع خارج منزلها (الشكل 12).

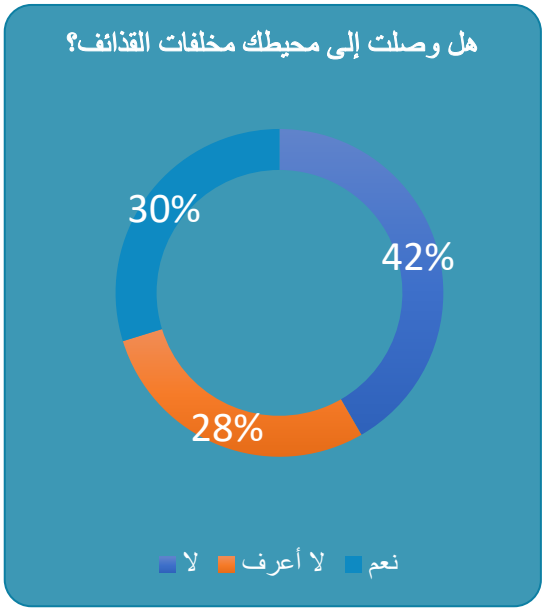

الشكل 11: وصول القذائف إلى محيط السكن

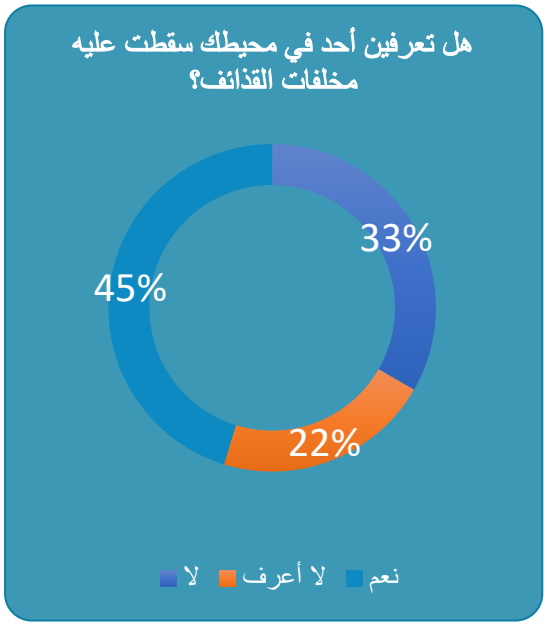

الشكل 12: وصول الاشتباكات إلى محيط السكن

وحول حدة الاشتباكات، أشارت 60% من الإجابات إلى أن الاشتباكات كانت بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة، في حين أشارت 28%من الإجابات لكون الاشتباكات في محيطها كانت بالأسلحة الخفيفة، فيما لم تستطع 12% من الإجابات توصيف نوع الأسلحة المستخدمة (الشكل 13) ، هذا وقد أشارت النتائج إلى عدم وقوع إصابات ضمن أسرة العينة المستطلع آراؤها، في حين أشارت 8% من الإجابات إلى وقوع إصابات بين المعارف نتيجة الاشتباكات (الشكل 14).

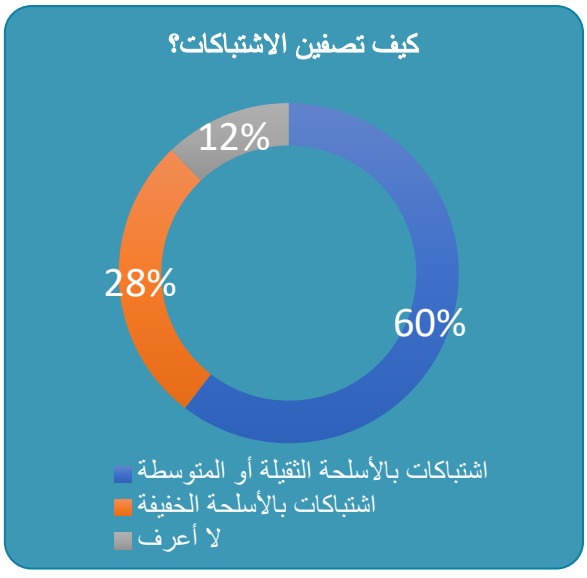

الشكل 13: حدة الاشتباكات

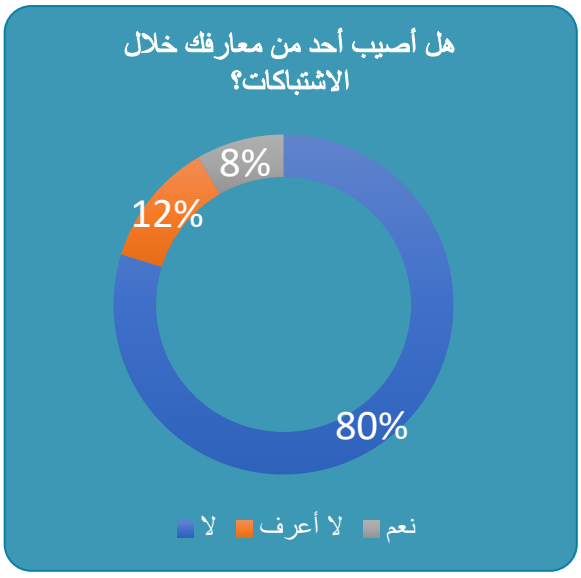

الشكل 14: الإصابات البشرية جراء الاشتباكات

هذا وقد أثارت هذه الاشتباكات الفصائلية الكثير من المشاعر والذكريات المؤلمة، فقد أعربت 52% من الإجابات عن تجدد إحساسها بحالة عدم الاستقرار بشكل كبير، في حين أشار 22% من الإجابات إلى أن شعورهن بحالة عدم الاستقرار كانت بدرجة متوسطة، و12% أشرن إلى أن حالة عدم الاستقرار كانت مؤقتة، في حين أعربت 14% من الإجابات عن عدم إحساسهن بأي شعور فقد اعتدن على تجدد الاشتباكات كل فترة (الشكل 15)

أما ما يتعلق بمشاعر الخوف، فتشير النتائج إلى أن هذه الاقتتالات الفصائلية هززت مشاعر الخوف لدي 28% من العينة بشكل كبير، في حين أشارت 23% من الإجابات إلى إحساسها بالخوف بشكل متوسط، 19% أشرن إلى إحساسهن بالخوف بشكل مؤقت، بينما أشارت 30% من الإجابات إلى عدم إحساسهن بالخوف (الشكل 16).

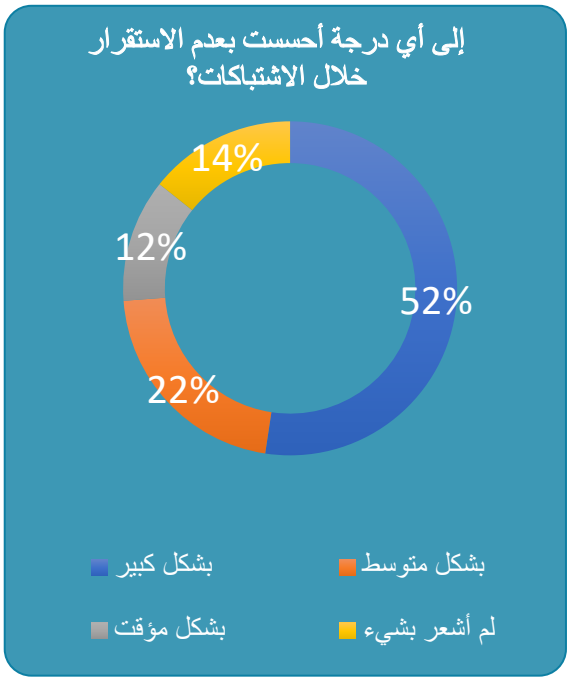

الشكل 15: مشاعر عدم الاستقرار التي تولدت جراء الاشتباكات

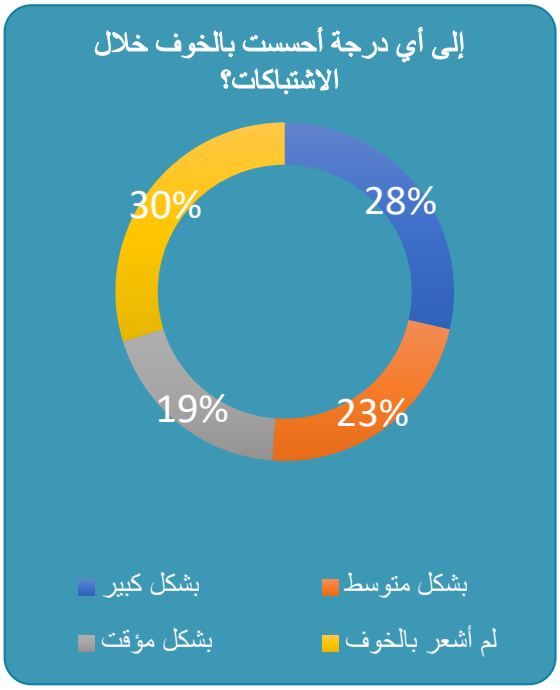

الشكل 16: مشاعر الخوف التي تولدت جراء الاشتباكات

كما أشارت 76% من الإجابات إلى أن هذه الاشتباكات الفصائلية قد أثارت لديهن ذكريات مؤلمة سابقة بشكل كبير، في حين أشار 14% أنها أثارت لديهم بعض الذكريات المؤلمة، في حين اعتبرت 5% من الإجابات أن هذه الاشتباكات لم تثر لديهم أي ذكريات بحكم تكرارها واعتيادهم عليها (الشكل 17).

هذا وقد أشار 21% من الإجابات إلى أن هذه الاشتباكات قد تكررت مرة أو مرتين في منطقتهم هذا العام، في حين أجاب 25% من العينة بتكرار هذه الاشتباكات في منطقتهم بين 3-5 مرات، 4% أشاروا إلى تكرارها من 6-10 مرات، 25% أجابوا أنها تكررت أكثر من 10 مرات (الشكل 18)

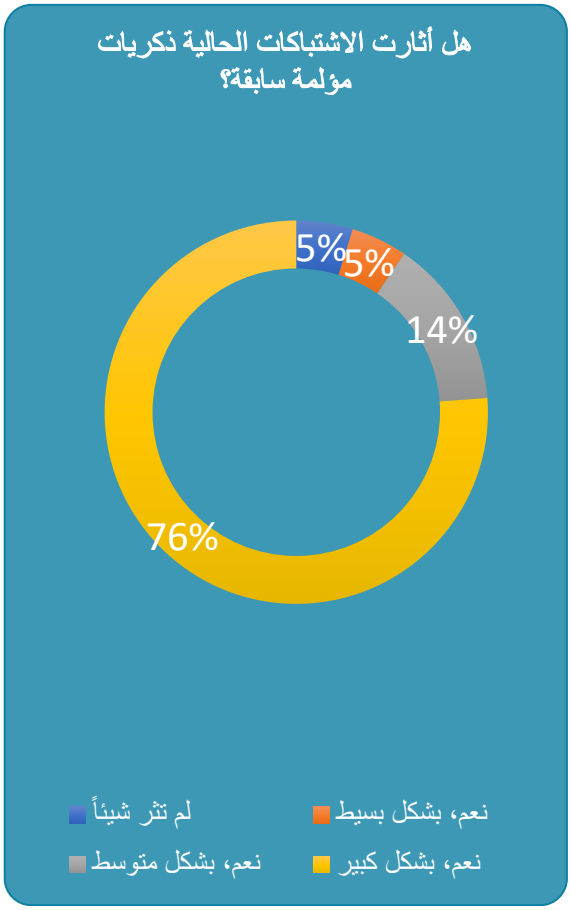

الشكل 17: تأثير الاشتباكات في استدعاء ذكريات أليمة

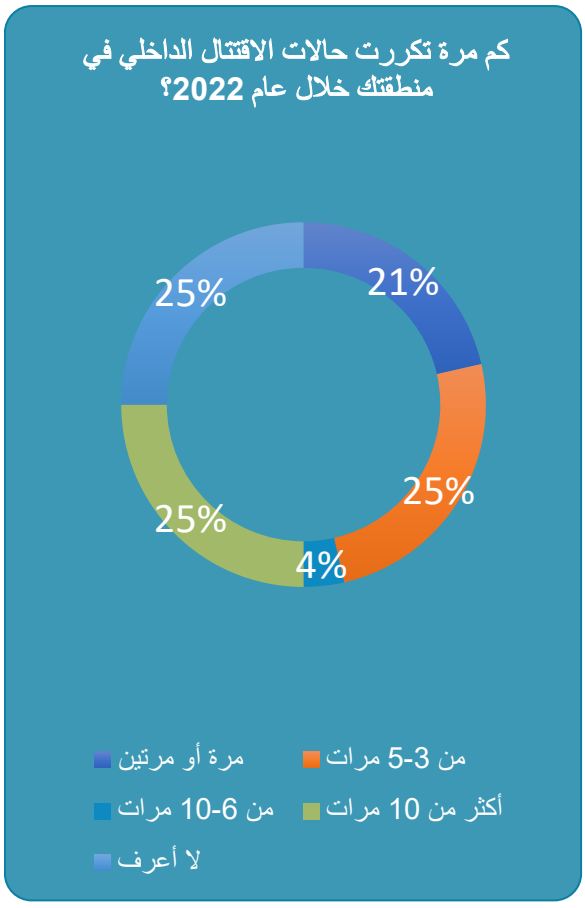

الشكل 18: وتيرة تكرار حالات الاقتتال الداخلي

وحول الآثار السلبية التي لحقت بالمدنيين – لا سيما النساء- جراء الاشتباكات، أشار 63% تقريباً أن الاشتباكات حرمتهم من إمكانية التنقل والوصول إلى المرافق التعليمية، فيما أجاب 60% أن الاشتباكات حرمتهم من الوصول للعمل، كما أعرب 30% من الإجابات أن الاشتباكات حرمتهم من الوصول إلى الاحتياجات الأساسية كتأمين الغذاء والخبز، في حين أشار 25%منهم إلى تأثير الاشتباكات في حرمانهم من الوصول إلى المرافق الطبية لاسيما في الحالات الطارئة، بينما أشار 18% إلى حرمانهم من الوصول للمياه و12% إلى حرمانهم من خدمات الكهرباء (الشكل 19).

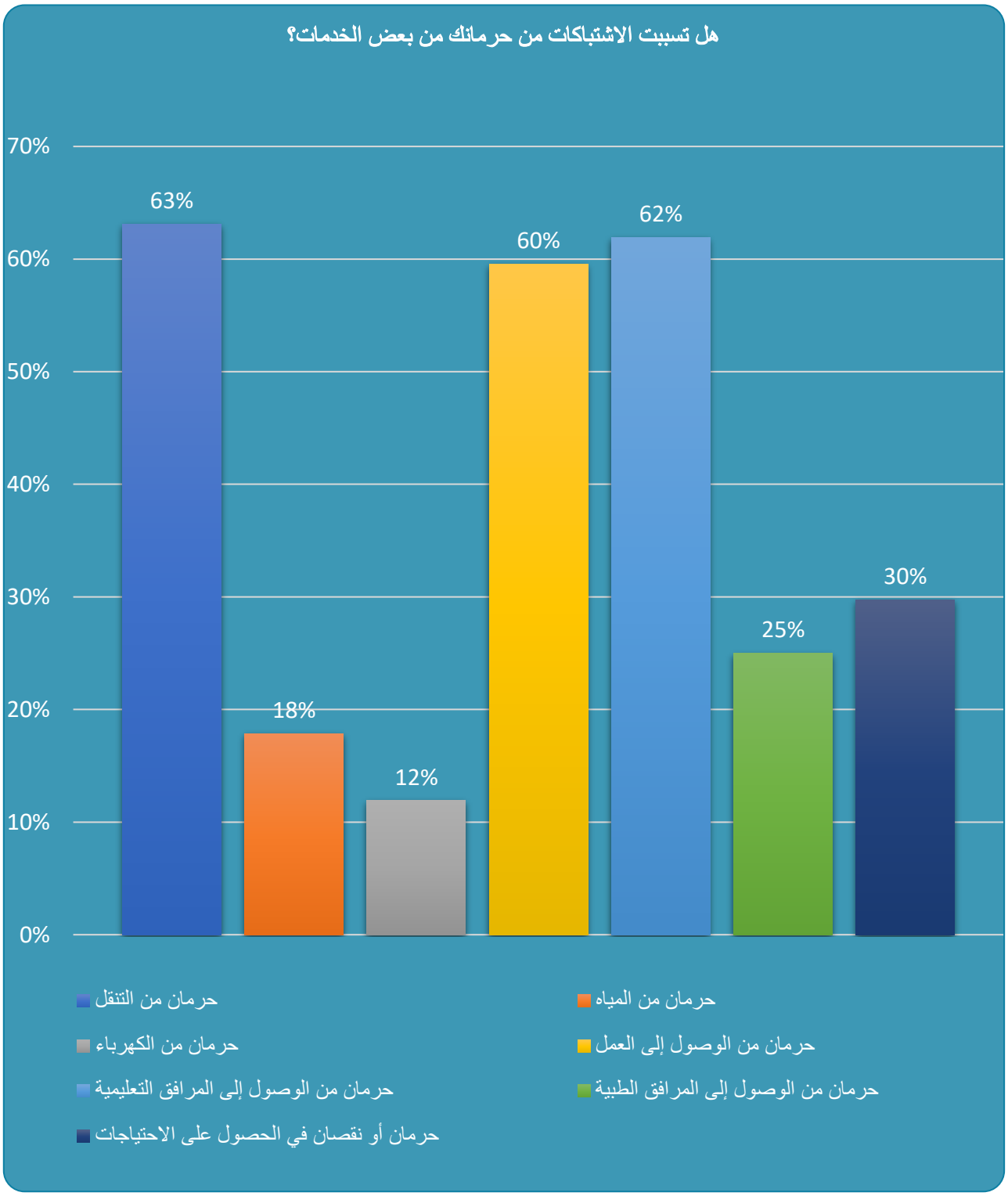

الشكل 19: تأثير الاشتباكات في الوصول لبعض أشكال الخدمات

ومن الجدير بالذكر أن إحدى السيدات التي تواصلنا معها، كانت تعاني من مشاكل طبية طارئة، حيث تسبب لها التوتر والخوف نتيجة الاشتباكات بظهور أعراض ولادة مبكرة في نهاية الشهر السابع، دون أن تشتكي من أي مشاكل سابقة قبل

الاقتتالات، ولم يكن هناك إمكانية لزيارة الطبيب أو التواصل مع العيادة الطبية التي كانت تتابعها، مما دفعها للاستعانة بدواء متوافر لديها لمساعدتها على الاسترخاء وتخفيف التوتر.

هذا ومن خلال استطلاع رأي المستجيبات في أسباب الاشتباكات، اعتبرت غالبية الاشتباكات أن أسباب الاقتتال ليست محقة، وأنها اندلعت من أجل مطامع شخصية والرغبة في تصفية حسابات وزيادة مناطق السيطرة، في حين توافقت العديد من الإجابات بأن ما يحدث يأتي في سياق ترتيبات جديدة للمنطقة بهدف تهيئتها لسيناريوهات جديدة وإجبارها على المصالحة مع نظام الأسد.

وقد اتهمت العديد من الإجابات الفصائل بالتخاذل في الدفاع عن المناطق، حيث كان من المفترض أن تستخدم هذه الأسلحة لحماية المدنيين ومنع تهجيرهم، وأن تلك الفصائل تتصرف بتهور وطيش دون أن تلقي أهمية لوجودها بين المدنيين وإمكانية وقوع خسائر بشرية فيما بينهم.

واعتبرت بعض الإجابات أنه لا يمكن الدفع بالمنطقة لحالة من الاستقرار دون تحقيق العدالة والمساءلة ومحاسبة الجميع على التجاوزات وعلى الفساد، وإخراج المقرات العسكرية خارج المدن وأماكن تمركز المدنيين، ومنعها من التدخل في الأمور الإدارية المدنية، وإنهاء الحالة الفصائلية من خلال إنشاء جسم عسكري واحد يضبط كل الفرق والفيالق

وأعرب العديد من الإجابات عن مخاوفها من تداعيات هذا الاقتتال الداخلي حيث إنه عزز لدى المستجيبات المخاوف من فكرة فقد أحد أفراد الأسرة، أو فقدان فرص العمل أو التعليم سواء للمستجيبات أو لأولادهن، حيث أعربت بعضهن عن مخاوفها من إمكانية انقطاع الطرقات أو عدم قدرتها على العودة للمنزل، أو التعرض لعمليات انتقامية من قبل الفصائل التي تحاول في بعض الأحيان إزعاج الحاضنة الشعبية القريبة من الفصائل الأخرى.

تعزيز أمن المدنيين والنساء، دروس مستفادة من الحدث

تشير العديد من الأخبار الواردة من مقربين من الفصائل إلى أن هذه التطورات والاشتباكات لم تحدث وليدة الصدفة، وإنما سبقها معلومات وردت للفصائل عن نية هيئة تحرير الشام- هتش لدخول المنطقة منذ شهور والسيطرة عليها بالتعاون مع بعض الفصائل الموجودة في المنطقة، في سيناريو مشابه لسيناريو سيطرتها لمنطقة ادلب، وبالتالي وإن كانت هذه الاشتباكات تبدو في ظاهرها اقتتال بين فصائل إلا أنها كانت محاولة لإعادة رسم مناطق النفوذ والسيطرة والقضاء على بعض الشخصيات المؤثرة كأفراد وفصائل ووضعها تحت سيطرة هتش ومشروعها.

وعلى الرغم من صعوبة التأكد من صحة هذه الادعاءات، إلا أن سرعة تحرك هتش مع الحدث وحجم الأرتال العسكرية والعتاد المستخدم يشير إلى أنها كانت مستعدة ومتحضرة للدخول للمنطقة، إلا أن عدم قدرتها على حسم المعركة بشكل سريع وفعال، بالإضافة إلى الحراك المدني اللافت الذي اجتاح المنطقة معرباً رفضه لدخولها كان له أثر كبير في تغيير المعادلة، والتي حسمت بشكل كامل بعد التدخل التركي الذي أجبر هتش على تسليم مقراتها والانسحاب إلى مواقعها.

وتظهر الأحداث السابقة من جهة أخرى هشاشة الوضع الأمني، وارتهان بعض الفصائل لمشاريع أخرى، أو حياد بعضها الأخر في مشاكل حساسة، وهو ما يشكل تهديدات إضافية لأمان المدنيين واستقرارهم، خاصة وأن هذه الفصائل اتخذت مقرات لها بين المدنيين، ولم تمانع في نقل الاشتباكات إلى داخل المدن، بل إن بعضها – فرقة الحمزة - قد تورط بقصف مدينة الباب المكتظة بأعداد كبيرة من النازحين والمهجرين قسرياً.

وفي الوقت الذي يفترض أن تلتزم الجماعات المسلحة بالقانون الإنساني العرفي الذي يضبط النزاعات المسلحة بمجموعة قواعد وضوابط هدفها الحد من تأثير تلك النزاعات، وحماية الأشخاص الذين لا يُشاركون في القتال كالمدنيين، أو الذين لم يعودوا طرفا في القتال مثل الجنود المصابين، بهدف التخفيف من الخسائر البشرية والمادية، لم تكن لهذه المبادئ أي اعتبار خلال النزاع، بل وجد المدنيون أنفسهم فجأة مجبرين على أن يشهدوا هذه الصراعات العسكرية مجدداً وهو ما دفع بعضهم للنزوح والاختباء في الكهوف والبساتين فيما بقي القسم الأكبر عالقاً في منزله غير قادر على الخروج منه.

ومن جهة أخرى تبدو النساء الشريحة الأضعف في المعادلة، فقد جددت هذه الاشتباكات ذكريات أليمة اختبرنها في وقت سابق، وعززت لديهن مخاوف الفقد والحرمان والإحساس بعدم الأمان والاستقرار، إلا أنه من اللافت في النتائج التي وصلنا لها إلى وجود شريحة من النساء لم تبد أي مخاوف أو قلق تجاه هذه الأحداث المتسارعة، وهو أمر غير طبيعي في ظل اشتباكات عنيفة متجددة بالأسلحة المتوسطة والثقيلة، وقد يكون أحد أعراض اضطرابات ما بعد الصدمة الذي قد يظهر على شكل تبلد في المشاعر[12]، وهو ما يشير إلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لمشاريع الصحة النفسية والتعافي الموجهة للنساء.

[12]) أو نقص إظهار المشاعر: هي حالة من انخفاض أو نقص التفاعل العاطفي في الفرد. وتظهر (Reduced affect أو نقص التأثر (emotional blunting تبلد المشاعر (كفشل في التعبير عن المشاعر إما لفظيا أو غير لفظيا، وخصوصا عند الحديث في الأمور التي من المتوقع عادة أن تنخرط فيها العواطف. وفي هذه الحالة تكون الإيماءات التعبيرية نادرة، بجانب القليل من المظاهر التعبيرية على الوجه أو الصوت، يمكن أن يكون تبلد المشاعر أحد أعراض مرض التوحد، والفصام، والاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة، واضطراب تبدد الشخصية، واضطراب الشخصية الانعزالية أو تلف الدماغ. كما قد يكون أيضا تأثير جانبي لبعض الأدوية (مثل مضادات الذهان ومضادات الاكتئاب). موقع ويكيبيديا

هذا وتفتقد المنطقة الملاجئ الآمنة، التي يمكن أن تحمي المدنيين خلال فترات الاشتباكات، لا سيما النساء، في حين لا يمكن أن تشكل المنازل مهما كان شكلها ملاذاً آمناً من القذائف وفوارغ الاشتباكات، خاصة وأن المنازل التي يقطنها المدنيون غير مكتملة الإنشاء في بعض الأحيان وغير مبنية وفق المعايير الهندسية الآمنة في الكثير من الأحيان وهو ما يجعلها في بعض الأحيان عرضة للانهيار المفاجئ أو التشقق نتيجة سقوط قذائف في مناطق قريبة.

كما تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة النساء المعيلات لأسرهن، حيث بلغت هذه الشريحة 25% من العينة المستطلع آراؤها، وبالتالي فإن هذه العائلات المعالة من قبل النساء قد تكون أكثر هشاشة في مثل هذه الأوضاع، والتي قد تؤثر عليها أيضا من ناحية اقتصادية فتفقد فرصة العمل أو مصدر الدخل وهو ما أشارت إليه العديد من الإجابات، وينطبق هذا الأمر أيضا على الأسر التي تشارك فيها النساء بإعالة الأسرة، ولكن بدرجة أقل.

لقد كان اندلاع الاشتباكات بشكل فجائي وتطورها المتسارع أحد الإشكاليات التي واجهت المدنيين ولا سيما النساء، حيث كانت العائلات غير محضّرة لمثل هذا الحدث، ولم يكن لدى بعضها ما يكفي من المؤونة خلال هذا الأسبوع، كما أن وتيرة الاشتباكات منعت النساء من التنقل أو الوصول إلى الخدمات الطبية.

وقد أبرزت هذه الحادثة أن المنطقة لم تكن مهيأة للعمل خلال حالات الطوارئ، فعلى سبيل المثال لم تعرف النساء في المنطقة أن كان هناك مزودو خدمات في وقت الطوارئ، كالخدمات الطبية والإسعافية أو حتى الخدمات الإغاثية، ولم تكن هناك قدرة على التواصل مع مزودي الخدمات الطبية الاعتيادية وتلقي الاستشارات عن بعد

لقد برز الحراك المدني والشعبي كأحد العوامل الهامة والمميزة التي يفترض أن تلقى الكثير من الاهتمام والرعاية والتنظيم ، فقد شكل الحراك الشعبي ضغطاً من أجل محاسبة المتورطين، وضغطا على الفصائل أحرجها ومنعها من قبول دخول هتش، و دفع بالحكومة التركية بشكل غير مباشر للتحرك لحسم هذا الموضوع، إلا أن هذا الحرك كان يفتقد مشاركة النساء ، حيث لم تكن الظروف الأمنية تسمح بتلك المشاركة، إلا أنه من الضروري على المنظمات النسائية تسليط الضوء على أصوات النساء ورأيهن، باستخدام الأدوات المتاحة لاسيما الأدوات الافتراضية، والعمل على إشراكهن في صياغة تصور محلي لحماية المدنيين في حال تكررت مثل هذه الحوادث مستقبلاً.

ومما سبق، يبدو أن المنطقة لا تتجه نحو الاستقرار، خاصة مع وجود الحالة الفصائلية غير المنضبطة ووجود هيئة تحرير الشام ذات الأطماع التوسعية، وغياب الدعم الحقيقي لإنشاء مؤسسات مدنية وقضائية مستقلة، قادرة على إدارة المنطقة، وهو ما يعني توقع تجدد هذه الاقتتالات مستقبلاً لأسباب مختلفة.

كما لا يبدو أن الفصائل الموجودة في المنطقة تحترم القانون الدولي الإنساني أو حتى قرارات مجلس الأمن الداعية لتحييد المدنيين وحمايتهن وخاصة النساء والأطفال، أو حتى إشراكهن في عملية بناء السلام ، أو حتى استطلاع آرائهن وتصوراتهن حول الموضوع.

وانطلاقاً من التوصية الواردة في القرار 1325 حول أهمية دراسة أثر الصراع المسلح على النساء والفتيات وضرورة تفعيل دور المرأة وحضورها في عمليات بناء السلام وحل الصراعات، نتقدم بمجموعة من التوصيات:

1- إنشاء خطة عمل شاملة تساهم فيها النساء بشكل واضح، تهدف إلى تعزيز مبادئ الحوكمة في المنطقة ودعم الاستقرار وحل الإشكاليات الإدارية والأمنية والمجتمعية والبحث في آليات تنسيق فعالة وخطط استراتيجية من شأنها تقديم حلول تعكس وجهة نظر جميع الأطراف والشرائح، وتعزيز السلطة المدنية ونفوذها ودورها في إدارة المنطقة.

2- إنشاء خطة طوارئ، تشارك فيها كافة المنظمات تهدف إلى الاستفادة من الدروس السابقة واستدراك الثغرات من خلال تحضير ملاجئ مهيأة لحماية المدنيين، وإنشاء شبكة خدمات متنقلة تعمل خلال فترات الطوارئ تقدم للمدنيين وللنساء الاحتياجات الطبية والأساسية المطلوبة.

3- الضغط من أجل إخراج المقرات العسكرية من المدن والبلدات إلى أطرافها، والعمل على صياغة مذكرة تفاهم تجبر الفصائل على تحييد مناطق المدنيين خلال الصراعات العسكرية.

4- العمل على رسم خريطة للنساء الفاعلات والمؤثرات في المنطقة، يتم تحديد الخبرات والمهارات المتوفرة وتقييم الاحتياجات المطلوبة.

5- التشجيع لإجراء بحوث ودراسات تستطلع رأي النساء في عملية الإدارة المدنية للمنطقة وتطويرها، وتعكس تطلعاتهن ومنظورهن حول عملية السلام ومرحلة ما بعد النزاع.

6- إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي ترصد احتياجات النساء في المنطقة في جميع القطاعات، كاحتياجاتها في قطاع المأوى والتعليم والعمل والتدريب والصحة والخدمات، وإشراك النساء في رسم وتخطيط برامج ومشاريع لتلبية هذه الاحتياجات

7- التواصل مع الحكومة التركية، والجهات المعنية بإدارة المناطق السورية الخاضعة لإشرافها، وتقديم تقارير عن أوضاع النساء واحتياجاتهن بهدف دعم أو تطوير مشاريع تتناسب مع هذه الاحتياجات خاصة النساء المعيلات لأسرهن.

معهد السلام لدراسات المرأة

AlSalam Institute for Women's Studies (SWS)